مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 10 العدد 1أ، 2013، ص ص 89- 125

العلاقات التركية السورية (2002-2010)

صداح أحمد الحباشنة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات التركية السورية، وتحليلها وتفحصها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م في موضوعاتها الرئيسة، وكذلك الاحتمالات، والتطورات المستقبلية لهذه العلاقات.باستخدام المنهجين التاريخي والتحليلي؛ فقد بينت الدراسة ما يلي:

أولاً: لقد شهدت العلاقات التركية السورية تطوراً ملحوظاً منذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة عام 2002م؛ بسبب تبنيه سياسة تعدد البعد التي كان لها نتائج طيبة على علاقة تركية مع العالمين العربي والإسلامي، كما قام الحزب بتبني سياسة تصغير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية وبأن تخرج تركية من كونها بلداً طرفاً، إلى أن تكون بلداً مركزاً؛ أي تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف وتحولها إلى نقطة جذب لا تنفير. ويتم التركيز هنا على العمق الجغرافي التاريخي لتركية والمقصود هنا تحديداً – العلاقات مع العالم العربي وإيران. ومن هذا المنطلق جاء انفتاح حكومة العدالة والتنمية على سورية – حيث تدرك أن سورية حليف محتمل، وأداة مهمة للتأثير في مستقبل أوضاع المنطقة، ومستقبل العراق، والصراع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: الملاحظ أن سورية كانت تعاني منذ احتلال العراق من عزلة دولية، فوجدت بالانفتاح التركي عليها فرصة لتتخلص من عزلتها الدولية؛ فقد لعبت تركية دوراً مهماً في فك العزلة الدولية عن سورية، وتهيئة المناخ لعودة العلاقات السورية الأمريكية، والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي حيث حثت تركية الولايات المتحدة على استقطابها والحوار معها. وقد نجحت المساعي التركية للوساطة بين سورية وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين والتي أجريت عام 2008م. ومن جانب آخر تدرك تركية أن سورية هدف محتمل وأداة مهمة للتأثير في مستقبل أوضاع المنطقة، ومستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي.

ثالثاً: الملاحظ أنه تزامن مع تطور وتحسن العلاقات التركية السورية تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، كما كان توتر العلاقات بين أنقرة ودمشق أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى؛ حيث كان الخلاف العميق بين تركية وسورية حول المياه وحزب العمال الكردستاني خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من أبرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

رابعاً: على الرغم من التحسن الملحوظ في العلاقات التركية السورية فإن هناك العديد من القضايا العالقة، مثل: مشكلة المياه ولواء الاسكندرونة والتعاون العسكري بين تركية وإسرائيل.

وعلى ما يبدو فإن السيناريو المحتمل للعلاقات التركية السورية هو استمرار تطور وتحسن العلاقات التركية السورية ولكن ليس على حساب العلاقات مع الغرب وإسرائيل.

الكلمات الدالة: العلاقات التركية السورية، رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حزب العدالة والتنمية، مستقبل العلاقات التركية السورية.

المقدمة:

لقد اتسمت العلاقات التركية السورية منذ استقلال سورية عام 1946م حتى عام 1998م بحالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة؛ وذلك على خلفية أسباب عديدة أهمها: مسألة لواء الإسكندرونة الذي تم اقتطاعة وضمه إلى تركية عام 1939م، ومشكلة مياه دجلة والفرات، والتحالف التركي الإسرائيلي. إلا أنه في عام 1998م وقعت كلتا الدولتين على اتفاقية "أضنه" حيث تم التوصل إلى ما كان يسمى الورقة الكردية الحدودية.

وحقيقة الأمر، لقد شهدت العلاقات التركية تطوراً ملحوظاً وفي مختلف الجوانب منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002م، حيث أنشأت تركية وسورية المجلس الإستراتيجي الأعلى للتعاون بين الدولتين، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. والأهم أنهما شرعتا في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، حتى أنهما اختارتا الإعلان عن إجراء مناوراتهما في عام 2009م مع إلغاء المناورات الدولية التي كان من المقرر أن تشترك فيها إسرائيل؛ وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي.

وحقيقة الأمر، بالرغم من حرص حزب العدالة والتنمية على الوصول إلى درجة ممكنة من التوازن في علاقاته الإقليمية والدولية؛ فإن علاقات أنقرة مع تل أبيب تعاني تراجعاً ملحوظاً وتوتراً ملموساً. وقد تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع سورية حيث كان توتر العلاقات بين أنقرة ودمشق أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى.

من ناحية أخرى، بالرغم من تطور العلاقات التركية السورية فإن هناك العديد من القضايا العالقة مثل: قضية لواء الإسكندرونة وقضية المياه والتحالف العسكري بين تركية وإسرائيل.

من ناحية أخرى، بالرغم من تحسن العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي إلا أن ذلك لن يكون على حساب العلاقات مع الغرب وإسرائيل؛ فتركية تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات

المتحدة والإتحاد الأوروبي، كما أن حزب العدالة والتنمية لم يتنازل عن حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن، كما أن تركية لا تسعى إلى استبدال تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، بل تعمل على تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية مع منح قدر من الاهتمام للمحيطين العربي والإسلامي اللذين تم تجاهلهما لفترة من جانب أنقرة.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى: توضيح الأسباب والعوامل التي أدت إلى التقارب التركي السوري، وذلك بالتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل محور هذه العلاقة، وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002م حيث كان لتبني هذا الحزب سياستي تعدد البعد وتصغير المشكلات اللتين انتهجهما نتائج طيبة ليس على علاقة تركيا بسوريا فحسب بل على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي.

كما تهدف الدراسة إلى: الوقوف على أهم القضايا العالقة في العلاقة التركية السورية والتطورات الأخيرة لهذه العلاقات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها: تبحث الكثير من المسائل والقضايا ومدى تأثيرها في تحديد العلاقات التركية السورية، وكذلك تأثير التطورات الدولية والإقليمية التي أحدثت تطوراً في علاقات كلا البلدين خلال الفترة (2002 - 2010).

وكذلك تنبع أهمية الدراسة من كونها: تركز على أهمية التطورات الخاصة بالبلدين وبخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى دفة الحكم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة، المعنية بالعلاقات التركية السورية، فيما بين عامي (2002 – 2010م)، في: التنقيب في عمق المصالح ذات الصلة بالقضايا الأساسية لتلك العلاقات، والتدقيق في مدى حدوث تحول نوعي نتيجة المتغيرات الثلاث الكبرى المستحدثة، وهي: اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، وتداعيات الغزو الأمريكي للعراق، والتوتر الناشئ في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، على خلفية التوتر بينهما بخصوص الموقف من الحصار غير الإنساني على قطاع غزة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يهتم المنهج الوصفي بوصف تلك العلاقات بخصوص القضايا والمسائل التي تشكل المحاور الأساسية لها فيما يتعلق بأبعادها المختلفة. أما المنهج التحليلي، فيقوم بتحليل تلك العلاقات والعوامل والتطورات التي أثرت فيها خلال فترة الدراسة.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما أسس وموضوعات ومرتكزات العلاقات التركية السورية خلال الفترة (02002 -2010م) فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟**

تقسيم الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة ومشكلتها وأسئلتها سيصار إلى تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات التركية السورية.

ثانياً: أسس ومرتكزات العلاقات التركية السورية وأهم قضاياها.

ثالثاً: أهم الملفات العالقة في العلاقات التركية السورية.

رابعاً: التطورات الأخيرة في العلاقات التركية السورية.

خامساً: الخاتمة والسيناريوهات المستقبلية للخلافات التركية السورية.

الفصل الأول: لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات التركية السورية:

لم تكن العلاقات التركية السورية في حالة طبيعية منذ استقلال سورية عام 1946م وصولاً إلى عام 1998م، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة؛ وذلك على خلفية أسباب عديدة أهمها: مسألة لواء الإسكندرونة (هاتاي) حيث وضعت هذه المنطقة تحت إدارة الإنتداب الفرنسي كجزء من الأراضي السورية، وبقيت خارج الحدود التي حددتها معاهدة "لوزان" عام 1923م. لكن مع ارتفاع حدة التوتر في أوروبا وصعود النازية في ألمانيا دخلت فرنسا في صفقة مع تركية تؤيد خلالها الأخيرة الأولى في أي حرب عالمية جديدة في مقابل ضم لواء الإسكندرونة إلى تركية. وهذا ما حصل في (22/حزيران/يونيو/1939م)[1].

وقد أحدث ضم لواء الإسكندرونة إلى تركية ردود فعل واسعة في سورية والعالم العربي، واعتبرت دمشق أن اتفاقية الضم غير قانونية لأنها لم تقترن بموافقة وتوقيع الطرف المعني أساساً وهو سورية، وذلك بخلاف اتفاقية 1926م في الموصل التي وقعتها الدولتان المتنازعتان تركية والعراق والدولة المنتدبة (بريطانيا). وبقيت قضية لواء الإسكندرونة حتى الآن إحدى أهم القضايا الخلافية الجوهرية التي تؤثر سلباً في محاولة تطوير العلاقات بين تركية وسورية[2].

ومن ناحية أخرى، كان سبب الخلاف بين تركية وسورية هو اختلاف الخيارات والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث اختارت تركية السياسات والتوجهات الأطلسية في حين اختارت سورية سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

وحقيقة الأمر، أنه خلال هذه المرحلة تأسست نمطية العلاقات التركية – العربية بشكل عام والعلاقات التركية السورية بشكل خاص؛ من خلال المشاكل التي كانت تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الصراع العربي – الإسرائيلي. فبعد أن وقفت تركية إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1947م، انضمت في العام التالي بتأثير الضغط الغربي إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية، مع بريطانيا وفرنسا، واعترفت بإسرائيل اعترافاً واقعياً، ثم اعترافاً قانونياً كاملاً عام 1950م وفي (1955/2/2م) أعلن عن قيام حلف بغداد بتوقيع العراق وتركية اتفاقية دفاعية. وسرعان ما انضمت إلى الاتفاقية بريطانيا وباكستان وإيران. وقد وافقت تركية على أن تشارك الولايات المتحدة في مواجهة الأنشطة التخريبية، والمقصود بالأنشطة التخريبية: هو امتداد التيار العربي الوحدوي إلى المشرق العربي[3].

ففي عام 1957م، نشبت أزمة كبيرة بين تركية وسورية بسبب رفض سورية حلف بغداد؛ حيث كان هذا الحلف ينوي جر سورية إليه للوقوف معه ضد المدّين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي، والقومي بزعامة جمال عبد الناصر. وحينما أعلنت سورية عن موقفها المؤيد للخط القومي، أخذت تركية تحشد جيوشها على الحدود السورية، تمهيداً لعدوان واسع كانت ستشنه. وما كان من الرئيس جمال عبدا لناصر حينها إلا أنه وقف مع سورية وأرسل قوات مصرية إليها، وانتشرت في شمال سورية؛ الأمر الذي جعل الأتراك يتراجعون عن تهديداتهم وتسحب تركية القوات التي حشدتها. أضف إلى أن هذا الموقف ساعد في رفع وتيرة المد القومي في صفوف الشعب العربي؛ كما أنه أصبح من أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الوحدة بين مصر وسورية في (1958/2/22م)[4].

ولم يمض وقت طويل حتى عادت تركية وتحرشت بسورية والعراق؛ إثر قيام ثورة (14/تموز/يوليو/1958م) في العراق. ومع إعلان الثورة بدأ الجيش التركي بالتحرك باتجاه الحدود مع العراق وسورية مصحوباً بإنزال على الشواطئ اللبنانية، وتحرك مظلي بريطاني في

الأردن. ومن المعروف أن التقدم والتحرك الأمريكي البريطاني لم يوقفا إلا بفعل الموقف السوفيتي الذي هدد بالتدخل. كما عاد التأزم إلى العلاقات التركية السورية بعد انقلاب عام 1960م العسكري في تركية ومجيء عصمت اينونو إلى رئاسة الوزراء التركية؛ لأن خط الأخير السياسي كان يتمثل بالتعصب إلى الأتاتوركية والنهج الغربي. وبلغ هذا التأزم مداه عندما تفجرت الأزمة القبرصية، وجرى التصويت عليها في الأمم المتحدة عام 1964م، وصوتت الدول العربية بما فيها سورية لصالح الحكومة القبرصية ضد تركية.

كما زادت حدة التوتر في العلاقات بين كلا البلدين عندما صدر عن الحكومة السورية عام 1966م بيان وزاري بخصوص مسألة لواء الإسكندرونة جاء فيه: "أنه يعتبر لواء الإسكندرونة من الأراضي العربية السورية المغتصبة ويجب العمل على تحريره"[5].

وحقيقة الأمر، أنه بعد هذا التوتر وسياسة الأحلاف في العلاقات التركية السورية، أتت مرحلة السبعينيات لتشهد نوعاً من الانفراج في هذه العلاقات كانت محطتها الأبرز إبان وخلال حرب (حزيران/يونيو/1967م)، حيث بادرت تركية إلى التنديد بعدوان إسرائيل على مصر وسورية والأردن، ووقفت في هيئة الأمم المتحدة مطالبة بانسحاب إسرائيل من الجولان وسيناء والضفة الغربية التي احتلتها. وفي عام 1973م رفضت تركية طلباً لرئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون لاستخدام أراضيها لإقامة جسر جوي لإمداد إسرائيل بالأسلحة اللازمة لها.

كما بلغ التعاون التركي العربي ذروته عندما اعترفت تركية في عام 1979م بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأيدت تركية القرار الصادر عن الأمم المتحدة في (تشرين الثاني/نوفمبر/1975م) باعتبار الصهيونية " شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"[6].

وقد شهدت العلاقات التركية السورية مطلع الثمانينيات تطوراً ملحوظاً ففي (حزيران/يونيو/1981م) قام وزير الخارجية السورية بزيارة رسمية إلى تركية تباحث خلالها مع نظيره التركي في وسائل تطوير العلاقات بين البلدين الجارين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن علاقة تركية الدبلوماسية بإسرائيل، في هذه الآونة تدنت إلى الحضيض حتى مستوى سكرتاري.

وفي عام 1981م وصلت العلاقات الإقتصادية التركية السورية والتركية العربية إلى أوجها، ففي آب/أغسطس عام 1981م بلغ حجم المقاولات مع البلدان العربية ومنها سورية 7 مليار دولار أمريكي بينما كانت 4 مليار دولار في نهاية عام 1980م و1.5 مليار دولار في بدايته. كما أدى تطور العلاقات والعمل في هذه المقاولات مع البلدان العربية إلى التوسع في الصادرات التركية،

حيث تضاعفت الصادرات إلى هذه البلدان 3 مرات عام 1981م بالمقارنة مع عام 1980، وفاقت الصادرات إلى السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة.

لكن في عام 1983م أقدمت تركية على خطوة مفاجئة غير مفهومة، حينما أقدمت على حشد جيوشها على الحدود السورية؛ بحجة أن صواريخ "سام -5" الموجودة في سورية، تشكل تهديداً للأمن التركي، وسارعت إلى عقد اتفاق مع الولايات المتحدة لنصب صواريخ "بيرشنغ" الأمريكية لمواجهة الصواريخ السوفيتية في الأراضي السورية[7].

كما تأزمت العلاقات بشأن توزيع مياه الفرات حيث بدأت تركية عام 1983م في إقامة عدد من السدود وعددها 21 سداً على مياه الفرات تحت مسمى مشروع جنوب شرق الأناضول مما سوف يهدد الأمن المائي السوري. ثم زادت من حدة التوتر في العلاقات السورية التركية في الفترة ما بين (1984م / أغسطس – نوفمبر/ 1987م)؛ وذلك على أثر تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في الأراضي التركية حيث وجهت أنقرة اتهاماً مباشراً لدمشق بمساعدة هذا الحزب سياسياً ودعائياً ومالياً. وتوترت العلاقة بين تركية وسورية توتراً شديداً في أواخر عام 1987م لهذا الإعتبار المذكور؛ حيث طلب رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال أثناء زيارة رسمية له لدمشق، في أول زيارة لرئيس وزراء تركي لسورية منذ سنوات عديدة آنذاك، الحكومة السورية بإبعاد الزعيم الكردي عبدا لله أوجلان الذي يحتفظ بمقر له في دمشق[8].

إلا أنه في (1987/7/13) توصلت كلتا الدولتين إلى اتفاق تضمن عدداً من البرتوكولات للتعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين بما فيها بنود تنص على: حذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً وإيقاف كافة محاولات الدعاية العدائية الموجهة ضد تركية؛ وذلك مقابل موافقة تركية على تسويه مشكله معدلات تدفق المياه في نهر الفرات من المنابع التركية إلى السهول السورية. ورغم ملامح التهدئة العامة بخصوص مشكلة لواء الإسكندرونة بين تركية وسورية إلا أنه في أواخر عام 1989م وأوائل عام 1990م اشتد تأزم العلاقات بين البلدين حول مياه الفرات وأعلن وزير الإعلام السوري: أن لواء الإسكندرونة يجب أن يعود للأراضي السورية، وأن دمشق لن تتنازل قط عن الأصل العربي للواء الإسكندرونة. واستؤنفت الحرب الدوبلوماسيه والدعائيه بين أنقرة ودمشق لفترة محدودة ثم توقفت ولكن إلى حين[9].

ولكن في 13 يناير 1990 تفجرت أزمة شديدة بين الدولتين حين أعلنت الحكومة التركية قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر عن سورية وعن العراق بهدف تسريع المياه للوصول إلى سهل أتاتورك في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول. ولكن لم تتجاوز أزمة مياه الفرات يناير 1990م حدود القنوات الدبلوماسية بين تركية وكل من سورية والعراق حيث تعهدت الحكومة التركية بأن

لا تفكر مطلقاً بمعاودة قطع مياه الفرات عن سورية والعراق وأنه فيما يتعلق بالأزمة التي حدثت مؤخراً بسبب مياه الفرات فإن المشكلة الجوهرية تكمن في ضرورة الاتفاق على توزيع أو اقتسام حصص كافية من الفرات[10].

ولكن منذ خريف 1993م بعد الموت المفاجئ لرئيس الجمهورية التركية تورغوت أوزال واستلام سليمان ديميريل رئاسة الجمهورية وتانسو تشيللر رئاسة الوزراء. وبعد أن تبين للأتراك أنهم لم يحصدوا شيئاً جراء وقوفهم مع الغرب في حرب الخليج الثانية وكذب الوعود الأمريكية والابتعاد الأوروبي المتصاعد عن تركية؛ يظهر في أفق السياسة التركية نهج جديد تجلى في تغيير تعاملها مع دول الجوار كافة بما فيها سورية. وكان عراب هذا النهج التركي الجديد هو وزير الخارجية ممتاز سويسال، فهذا الأخير كان يحمل نظرة جديدة للعلاقات مع سورية. وتعتمد هذه النظرة على: أسلوب الحل المتدرج للمشاكل العالقة بين البلدين؛ لتعزيز الثقة المتبادلة بينهما، وفي مقدمتها: مسألة المياه ومسألة حزب العمال الكردستاني. وفي (20/تشرين الثاني/ نوفمبر/ 1993م) تم توقيع اتفاق أمني بين كلا البلدين والذي نص على ما يلي:-

1- يدين الطرفان الإرهاب بكل أشكاله ومصادره.
2- يوافق الطرفان على عدم السماح للنشاطات الإرهابية.
3- تعلن سورية أن حزب العمال الكردستاني (pkk) هو منظمة إرهابية وتتعهد بتسليم عناصره عند اعتقالهم إلى تركية[11].

إلا أنه في عام 1998م وصلت العلاقات بين أنقرة ودمشق إلى نقطة صدام ومواجهة كان من الممكن أن تفضي إلى حرب بين البلدين على خلفية اتهام أنقرة لدمشق بتقديم الدعم والحماية لحزب العمال الكردستاني وقيادته، حيث قامت سورية بطرد عبد الله أوجلان من سورية كما طلبت أنقرة إذ تم التوقيع على إتفاقية "أضنه" حيث تم التوصل حول ما كأن يسمى الورقة الكردية والحدود.

وحقيقة الأمر أن العلاقات التركية السورية بدأت بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998م، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين التركية والسورية يحدده السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقراراً بين البلدين. وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في (يونيو/ حزيران /2000م) دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى لتركية عام 2004م. لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التركية عام 2002م والمواقف السياسية والمواقف التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات التركية السورية نحو التفاهم والتعاون[12].

ثانياً: أسس ومرتكزات العلاقات التركية السورية وأهم قضاياها:

حكمت العلاقات التركية السورية خلال فترة ثماني السنوات الماضية مجموعة من الأسس والمرتكزات؛ والتي أفضت إلى الاتفاق فيما يتعلق بعدة قضايا أساسيه كان لها دور واضح في مسيرة العلاقات بين البلدين؛ هذا إضافة إلى الإرث التاريخي والمناخ العام الذي ساد منطقه الشرق الأوسط لمدة ليست قصيرة، والذي شكل محدداً هاماً للعلاقات التركية السورية.

وحقيقة الأمر أن العلاقات التركية السورية شهدت توتراً متزايداً بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي، والحدود المشتركة، والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين الدولتين بعد الحرب العالمية الأولى[13].

وتتمثل هذه المشاكل بلواء الإسكندرونة، وقضية حزب العمال الكردستاني (pkk)، وقضية المياه، ولكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركية ساعد على تحقيق تحول جذري في العلاقات التركية السورية، وفي توثيق علاقة شعبي البلدين بعضهما ببعض. في دمشق، كانت سورية تعيد قراءة وضعها الإقليمي، وعلاقاتها الدولية وسط تغيرات وانقلابات كبرى في أوضاع المشرق العربي.

وفي أنقرة كان حزب العدالة والتنمية يبدأ مراجعة غير مسبقة في تاريخ الجمهورية لموقع تركية، ودورها في كل جوارها العثماني القديم. وقد وجد البلدان كلاهما أمام تحديات لم تكن في الأغلب من صنعهما، سواءً بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق، أو ارتفاع درجات حرارة التوتر الإقليمي الذي ولدتها سياسات الهجوم العالمي لإدارة المحافظين الجدد، والتنكر الإسرائيلي للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. كل ذلك أدى إلى: تشكيل مرتكزات ومحددات للعلاقات التركية السورية خلال فتره (2002 – 2010م)، سنتحدث عنها بإيجاز كما يلي:[14]

أولاً: الأيديولوجية وخلفية حزب العدالة والتنمية، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية عدة سياسات والتي شكلت مرتكزاً رئيساً في العلاقات التركية السورية منذ عام 2002م. فقد حدد المفكر الإستراتيجي وزير الخارجية التركي داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية ملامح هذه السياسة الجديدة والتي تعتمد على: سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية؛ حيث كان لها نتائج طيبه على علاقات تركية مع جميع الدول العربية والإسلامية من دون استثناء وخاصة سورية.

كما اتبع الحزب سياسة خارجية جديدة تقوم على تصفير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية، وإنزال درجه الخلاف إلى الصفر إن أمكن. وتهدف تركية من تبني هذه السياسة بأن تخرج من كونها بلداً طرفاً إلى أن تكون بلداً مركزاً؛ أي الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف،

وتحولها إلى نقطه جذب، لا نفور. وهنا الأهمية التركيز على العمق الجغرافي والتاريخي لتركية؛ والمقصود هنا تحديداً – العلاقات مع العالم العربي وإيران[15].

ثانياً: الملاحظ أن سورية تعرضت إلى عزلة وضغوطات متزايدة منذ أحداث (11/ سبتمبر/ 2001م)، ووجهت بسلسلة اتهامات أمريكية تراوحت من: ممارسة ورعاية الإرهاب إلى التقصير في التعاون مع العالم لمكافحته؛ وذلك على خلفيه التعاون السوري – الإيراني، وتأييد دمشق ودعمها لحركة المقاومة للاحتلال في فلسطين والعراق واعتراضها العلني تارة، والعملي تارة أخرى على احتلال العراق. واتسعت دائرة الضغط الدولي على دمشق لتمتد إلى مختلف مجالات الحركات السورية وساحات نفوذها بعد النقلة النوعية التي شهدتها السياسة الأمريكية في المنطقة باحتلال العراق، وبذلت واشنطن وباريس جهداً مكثفاً ومتواصلاً لضرب النفوذ السوري في لبنان لكونه مصدر قوة الرئيس لدمشق وتجسيداً بليغاً لمعارضة سورية سياسات ومصالح القوى العالمية الكبرى في الشرق الأوسط. وتعددت خطوط الضغط الأمريكية والفرنسية على دمشق، فجمعت بين الاقتصادي والسياسي والقانوني، وأصبحت سورية تعاني من عزلة دولية وإقليمية شبه كاملة[16].

وقد وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبة تركية الحثيثة في لعب دور فاعل وجديد في ساحة الشرق الأوسط لتعوض إخفاقها المتكرر في مساعيها للانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي، ولتوازن الخسائر الاستراتيجية التي تكبدتها بفعل احتلال العراق، وتزايد قوة أكراد شمال العراق، إضافة إلى الاحتمالات المتزايدة بالاتجاه نحو التقسيم؛ لذا كانت تركية بمثابة طوق النجاة لسورية من الحصار العالمي المفروض عليها[17].

ثالثاً: من أهم مرتكزات العلاقات التركية السورية التعاون في المجال العسكري والأمني. ففي يونيو لعام 2002م، وقع الجانبان التركي والسوري اتفاقية التعاون العسكري. وعلى الرغم من أن نصوص هذه الاتفاقية لم تنشر علناً فإن تصريحات مسؤولي الجانبين تشير إلى: أن هذه الاتفاقية تمثل في إطار للتعاون في المجال العسكري، وبالذات في مجال التدريبات العسكرية بين الجانبين. وقد نظرت سورية إلى اتفاقية التعاون العسكري مع تركية بوصفها خطوة هامة لتحييد علاقات التعاون العسكري بين تركية وإسرائيل عام 1996م، مما يعني: أن اتفاق التعاون العسكري التركي – السوري يلغي أو يقلل من فاعليه علاقات التحالف العسكري بين تركية وإسرائيل.

وحقيقة الأمر كان الخلاف العميق بين تركية وسورية حول المياه وحزب العمال الكردستاني، خلال التسعينيات من القرن الماضي من أبرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل [18]، حيث أتاح الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في (23 / 2 /1996م), لإسرائيل

جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشآت العسكرية والاقتصادية في سورية من خلال الوجود العسكري الإسرائيلي المكثف في الأراضي التركية. إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية بدأت في التخلي عن سلسلة المعاهدات السرية التي تكبلت بها تركية منذ بداية الاتفاق العسكري لعام 1996م بين البلدين. ففي يوليو 2003م قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية قرر إلغاء كل الاتفاقات العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية، وقدرت قيمتها بحوالي 20 مليار دولار؛ وذلك بحجة أن مشروعات التصنيع العسكري المشتركة لم تحقق نقل التكنولوجيا التي تسعى تركية إليها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها[19].

كما سارعت كل من تركية وسورية في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء مناوراتهما الأخيرة بالتزامن مع إلغاء المناورات الدولية التي كان من المقرر اشتراك إسرائيل فيها، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي.

من ناحية أخرى، أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م إلى نشوء فدراليه كردية متنامية في شمال العراق حركت النشاط الكردي في الدول المجاورة، وزودته بالحافز المناسب والدعم الملموس والملاذ الآمن. بالإضافة إلى انتخاب زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني رئيساً للعراق وتوقيع قانون الإدارة الانتقالية الذي أثار أكراد سورية وأدى إلى انتفاضة خطيرة في سورية خلفت 45 قتيلاً. وارتفعت معدل عمليات حزب العمال الكردستاني في تركية مما شكل تهديداً جديداً للاستقرار الداخلي في تركية؛ وقد حفز هذا التحدي إلى التعاون والتنسيق الإستخباراتي والعمليات بين أنقرة ودمشق[20].

وفي (17/ سبتمبر/ 2009م) اتفقت سورية وتركية على إبرام اتفاقيات عدة في مجالات أمنية وعسكرية، وذلك في ختام أعمال مجلس التعاون الإستراتيجي التركي السوري. وتم التحضير خلال المجلس لعقد ما يزيد على 30 اتفاقية و10 برتوكولات ومذكرة تفاهم تشتمل مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والصحة.

كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين حول مسائل تبادل المعلومات وضبط الحدود والهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب حيث وصل عدد الإرهابيين الذين سلمتهم سورية لتركية 122 بينهم 77 من حزب العمال الكردستاني[21].

وقد طرأ ملف جديد على جدول أعمال البلدين الثنائي، وهو ما يتعلق بها يوصف تركياً بخطة "الانفتاح على الأكراد" أو خطة الانفتاح الديمقراطي. ومن عناصر هذه الخطة كيفية إيجاد حل لمسألة وجود أكثر من 5 آلاف مقاتل من حزب العمال الكردستاني المعادي لتركية في منطقه

قنديل في شمال العراق. وتقوم الخطة التركية كما يطلق عليها "إنزال المقاتلين من الجبال"؛ أي تسليم مقاتلي حزب العمال الكردستاني أسلحتهم والاندماج بالمجتمع. وهذا يتطلب عفواً عاماً أو شبه عام يطال أولئك الذين يوجدون في الداخل التركي والذين يتحصنون في جبال قنديل وربما أنه يوجد بين هؤلاء أكثر من 1500 مقاتل من الأكراد السوريين. فإن أنقرة تريد لسورية أن تكون شريكاً مساعداً في الحل فهؤلاء في حال صدور عفو عام لن يعودوا إلى تركية، بل إلى موطنهم الأصلي سورية.

ولقد كان واضحاً أن سورية مستعدة لاستقبال هؤلاء في حال أعلنوا تخليهم عن الإرهاب "لأن الدولة لا تنتقم من مواطنيها بل تحتضنهم"، كما صرح الرئيس الأسد إلى الإعلام التركي برسالة واضحة وتشجيعية إلى الرأي العام التركي تفيد بأن سورية تريد استقرار تركية من خلال مساهمتها (سورية) في حل المشاكل الكردية[22].

رابعاً: لم يقتصر تطور العلاقات التركية السورية على المجال السياسي فقط، بل تجاوز ذلك وتناول المجالين الاقتصادي والثقافي؛ فمن الناحية الاقتصادية تطورت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 1.7مليار دولار العام 2008م، ومليارى دولار في عام 2009م ومتوقع منه أن يتجاوز الـ 5 مليارات خلال الأعوام القليلة القادمة بما يحول تركية إلى الشريك التجاري والاقتصادي الأول لسورية.

وبلغ حجم الصادرات التركية إلى سورية عام 2008 1.1مليار دولار بنسبة زيادة 40% عن 2007م، بينما بلغت قيمة الواردات التركية من سورية 239 مليون دولار بنسبة زيادة 70% عن 2007، ذلك أن حجم الاستثمارات التركية المشمولة وفق قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي فاقت 500 مليون دولار في 2008م[23].

وذلك أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في تطوير مضطرد منذ دخول الشراكة المؤسسة لمنطقه تجارية حرة بين البلدين حيز التنفيذ في مطلع العام 2007م الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع مشتركة في مختلف المجالات الصناعية والبنى التحتية والخدماتية.

أما في المجال السياحي فقد جاء اتفاق إلغاء التأشيرات، الذي يسمح بدخول الأتراك والسوريين دون الحاجة إلى الإجراءات القنصلية، والذي ينعكس بشكل ايجابي على السياحة فيهما؛ وذلك من خلال ازدياد عدد السياح الأتراك القادمين إلى سورية أو العكس. حيث زاد عدد السياح الأتراك الوافدين إلى سورية عام 2009م بنسبه 18%، مقارنة بالعام 2008م.

وقد اتفق البلدان على البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي للأعوام (2009م – 2011م) من خلال المشاورات المشتركة، ووفق القوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين. ويشمل تنشيط الحركة السياحية، والتعاون في مجال الدعاية والترويج السياحي، والتعاون في مجال التدريب والتأهيل والاستثمار السياحي[24].

أما بالنسبة للتعاون الثقافي فقد شرع بتدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغة العربية في أنقرة واسطنبول، وتأسست جمعيات ثقافية مثل الجمعية العربية للعلوم، والثقافة والفنون في أنقرة. وقامت شركات سورية بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب[25].

ثالثاً: أهم الملفات العالقة في العلاقات التركية السورية:

رغم الانفتاح في العلاقات التركية السورية إلا أن هناك العديد من القضايا التي لم يشملها التفاهم، أو تم تجاهلها من قبل ساسة كلا البلدين لأن إثارتها تعني إعادة الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى، ومن ثم لم تفتح هذه الملفات رغم أهميتها وقدرتها على تغيير العلاقات التركية السورية بالمستقبل.

1- قضية المياه:

إن قضية المياه تشكل إحدى القضايا الهامة والمسائل الشائكة في العلاقات التركية السورية، حيث إن نهري دجلة والفرات ينبعان من تركية وبعض الفروع تصل إلى إيران. وتعد سورية دولة المرور والعراق هي دولة مصب، وتنظر تركية إلى نهر الفرات باعتباره نهراً وطنياً وليس نهراً دولياً تشترك فيه الدولتان الأخريان سورية والعراق. فتركية ترفض حتى الآن قبول تقسيم المياه المشتركة وفقاً لمبادئ القانون الدولي للمياه، وتهدد بين الحين والآخر باستخدام المياه كورقة ضغط سياسية واقتصادية على كل من سورية والعراق، كما حدث في عهد الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال الذي أكد على أن المياه هي سلعة اقتصادية وليست حقوقاً مكتسبة للأقطار التي تمر فيها. ولذلك قامت تركية ببناء السدود على مجرى نهري دجلة والفرات، وخاصة سد أتاتورك الضخم الذي افتتح في (26/يوليو/1992م). إضافة إلى بناء تركية ثلاثين سداً آخر لحجز المياه في أراضيها دون استشارة دول الجوار المستفيدة من المياه[26].

وحقيقة الأمر عقدت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات من أجل تحديد وتوزيع نصيب كل دولة من المياه. كانت أولى هذه المعاهدات معاهدة باريس بين بريطانيا وفرنسا عام 1920م، ثم عقدت معاهدة لوزان عام 1923م.

لقد عقد العديد من اللقاءات بين كل من تركية وسورية كان أربع منها خلال فترة الستينيات، ولكنها لم تؤدِ إلى التفاهم بين الطرفين بشأن حال كل من النهرين وطبيعة المشروعات التي يسعى كل طرف إلى تنفيذها؛ الأمر الذي جعل الأطراف الثلاثة تركية، سورية، العراق عاجزين عن وضع قواعد حاكمة فيما بينهم تنظم استخدام مياه نهري دجله والفرات.

انضمت سورية إلى بروتوكول تم توقيعه بين تركية والعراق عام 1980م ينص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية السورية العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية خصوصاً أحواض نهري دجله والفرات[27].

وقد بدأت هذه اللجنة بالإجتماع منذ ذلك التاريخ ولو على نحو غير دوري لمناقشة الأمور العامة، وتبادل البيانات الخاصة بالمسائل الهيدروليكية، ولكن اللجنة لم تتفق حتى الآن على حل المشكلة.

وفي (تموز/يوليو/1987م) تم التوقيع بين تركية وسورية على بروتوكول للتعاون الاقتصادي شمل سلسلة واسعة من المسائل. وكانت المياه مسألة أساسية فيها؛ إذ قبلت تركية بضخ 500م^3 من المياه في الثانية الواحدة إلى سورية لكن يجب أن نقول: إن هذه الاتفاقية كانت معالجة مؤقتة.

وفي بداية عام 1990م تجدد سوء التفاهم بين تركية وجارتها الجنوبية، وتطور ذلك إلى مواجهة خطيرة؛ فقد قامت تركية بتحويل مياه الفرات لغرض ملء سد أتاتورك إبتداءً من (13/كانون الثاني/ يناير/1990م) إلى (12/شباط/فبراير/1990م)، وأكدت تركية بأنها ستقوم بضخ 509 م^3 إلى سورية في الثانية الواحدة وفق بنود البروتوكول[28].

غير أن سورية احتجت بأن مستوى مياه الفرات بين الحدود التركية – السورية وبين سد الأسد قد انخفض بمقدار 3 أمتار في (كانون الثاني/ يناير/ 1990م)، كما اتهمت تركية بالإضرار بالمحاصيل الشتوية وبعرقلة تجهيز المياه إلى مدينة حلب، وبأنها لم تزود سورية بأية معلومات فنية حول ضخها. غير أن تركية أكدت أنها فعلت كل ما يمكن لتقليل الأضرار إلى الحد الأدنى ثم بعثت نجاتي أوتكان، المدير العام للدائرة الإقتصادية في وزاره الخارجية التركية إلى الأقطار العربية المعنية لكي يوضح أن قطع المياه المؤقت في (كانون الثاني/ يناير/1990م) لملء سد أتاتورك لم يكن مناورة سياسية للضغط على جيرانها. وذكر الدبلوماسي التركي بأن تركية قد زودت سورية بضعف كميات المياه قبل عملية قطع المياه لتمكنها من تخزين مقادير كافية لتعويضها عن نقص المياه خلال عملية حجب المياه، وبأن تركية قد تأثرت هي أيضاً بنقص المياه إذ أصاب الضرر ذاته الأتراك المزارعين، الذين يعيشون على امتداد 130كم على ضفاف نهر الفرات قبل دخوله سورية[29].

وحقيقة الأمر، يكمن الموقف التركي من مسألة المياه في تصريحات المسؤولين الأتراك، فقد أعلن قمران إنان الذي كان حينذاك وزير دولة ومسؤولاً عن مشروع الأناضول الـ(غاب GAP) "أنه يجب ألّا يكون هنالك مشكلة.....، فالأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية، بل لديها أهدافها في إتباع قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سورية والعراق على مواجهة حاجاتها" وأضاف "ولكن هذه مياهنا". وعندما كان ديميريل رئيساً للوزراء صرح "أن المياه هي مورد للدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منة فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام مواردنا. وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمه"[30].

وغالباً ما تكررت التأكيدات من الوزراء الأتراك. ففي (آب/ أغسطس/1992م) وأثناء قيام حكمت شتين وزير الخارجية التركي بزيارة رسمية إلى سورية، وكذلك عصمت سيزجين وزير الداخلية التركي بعد أسبوعين من ذلك أدلى كل منهما بتصريحات مماثلة. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح الرئيس سليمان ديميريل خلال زيارته دمشق في (كانون الثاني/يناير/1993م)، للرئيس الأسد الشعور التركي بشأن قضية المياه.

ويظن الأتراك أن الدعم المتزايد الذي تقدمه سورية إلى حزب العمال الكردستاني الذي يسعى جاهداً إلى إقامة دولة كردية مستقلة عن تركية الشرقية دعم موجه إلى المشاريع التنموية التركية، والضغط على تركية للاستجابة لطلبات سورية بحصة أكبر من مياه نهري الفرات ودجلة[31].

أما الموقف القانوني السوري بالنسبة إلى حقوقها في المياه فهو موقف متردد بين هذا الرأي أو ذاك، كما أنه موقف متناقض جداً. فكون سورية دولة منبع وعبور لشبكات أنهر مختلفة، وهي التي تشكل دولة منبع لنهر اليرموك؛ أدى تشييدها مجموعة من السدود على أعلى مجراه إلى تخفيف جريانه بشكل ملحوظ إلى الأردن وإسرائيل. وفي هذا السياق يندرج نهر العاصي إذ إنه يجري بشكل أساسي في الأراضي السورية ليصب في البحر الأبيض المتوسط في منطقة هاتاي وترفض سورية أن تعتبره نهراً دولياً. وعبثاً حاولت تركية أن تجعل المفاوضات بشأن الفرات مرتبطة بموضوع العاصي. ونتيجة سياستها التحررية الوحدوية اعترضت سورية على أساس أن ذلك سيكون في الواقع وببساطة إقراراً بسيادة تركية على هاتاي[32].

من ناحية أخرى على الرغم من تحسن العلاقات التركية السورية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية إلا أنة لم تأتِ هذه الحكومة بجديد ملموس لتسوية قضية المياه حيث أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأنه أمر بزيادة ضخ المياه التركية إلى سورية لتصل إلى 550م^3 في الثانية. لم يكن خطوة على طريق التسوية الدائمة للقضية؛ إذ توقف هذا الضخ بعد ذلك ليعود

إلى مستويات أقل، إذ وصل الضخ فيها إلى نحو نصف الكمية المتفق عليها. وعادت حكومة العدالة والتنمية مجدداً للاستعانة عن زيادة حصة البلدين من المياه بمطالبتها بإعادة تأهيل شبكات الشرب والري والصرف فيهما لتقليل الفاقد من المياه[33].

2- مشكلة لواء الإسكندرونة:

لا تزال مشكلة لواء الإسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين تركية وسورية والتي تطفو على السطح من وقت إلى آخر وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين.

وحقيقة الأمر كان هذا اللواء تابعاً إدارياً في الماضي إلى ولاية حلب حتى عام 1920م، وفي الأول من سبتمبر من نفس العام ألحق بحكومة حلب مع منحه استقلالاً في الشؤون الإدارية. وقد كان التوزيع السكاني للواء الإسكندرونة في تلك الفترة يعطي العرب نسبة 72.48% مقابل 27.52% للأتراك[34].

وفي عام 1924م أعيد ربط اللواء برئيس الدولة السوري مع استمرار احتفاظه بالاستقلال الإداري. وقد أقرت هذا الوضع إتفاقية (أيار/1926م) بين تركية وسورية؛ كما أن نظام اللواء الأساسي الصادر عام 1930م بربط اللواء بصورة واضحة بسورية. وعندما قسمت سورية عام 1936م إلى تسع محافظات كان لواء الإسكندرونة أحدها. وفي تلك الفترة قامت تركية بالمطالبة بضم اللواء لوجود كتلة كبيرة من الأتراك فيه، وقد أحيلت المسألة إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1937م حيث قررت وضع نظام خاص للواء، ووافقت عليه تركية وفرنسا ويقضي بربط اللواء بسورية في الشؤون الداخلية. ودعت عصبة الأمم المتحدة إلى انتخابات نيابية لأربعين عضواً يؤمن لكل فئة كحد أدنى ما يلي:1-8 نواب أتراك 2-6 نواب للعلويين و2 للعرب وللأرمن و2 لليونانيين. وقد أرسلت عصبة الأمم المتحدة لجنة دولية في (9/ نيسان/ 1938م) للإشراف على الإنتخابات؛ ولكن اللجنة غادرت اللواء في (28/ حزيران) غاضبة بعدما رفعت تقريراً اتهمت فيه تركية وفرنسا بعمليات تزوير، وتبع ذلك احتلال الجيش التركي اللواء في (5-6/تموز/1936م).

وفي ظل هذا التطور وقعت تركية وفرنسا اتفاقية في عام 1939م أكسبت مواطني اللواء الجنسية التركية، وضمته نهائياً إلى تركية التي قد أصدرت نظاماً أساسياً، وأجرت إنتخابات نيابية في عام 1938م أسفرت عن فوز الأتراك بـ22 مقعداً مقابل 18 مقعداً للعرب والأرمن[35].

وكان هذا الموقف الفرنسي المفاجئ المؤيد لتركية هو نتيجة لرغبة في كسب حليف لها في مواجهة ألمانيا، التي أخذت في البروز في نهاية الثلاثينيات؛ وحاولت بذلك كسب تركية بجانبها لما

لذلك من أهمية كبيرة بحكم موقع تركية الجغرافي، وإشرافها على المضائق المهمة في تلك المنطقة[36].

وهكذا فإن الاعتبارات الفرنسية هي التي حسمت مصير لواء الإسكندرونة لمصلحة تركية، ومع أنه تم التنازل عن اللواء لاعتبارات استعمارية، إلا أن ذلك قد ترك بؤرة توتر بين تركية وسورية. فمنذ تلك السنة ما زالت مسألة لواء الإسكندرونة معلقة بين تركية وسورية، وهذا ما توضحه الخرائط التي تصدرها سورية حيث تظهر أن اللواء مازال جزءاً من الأراضي السورية، وأن الحدود الحالية بين سورية واللواء هي حدود مؤقتة، وأن حدود اللواء القديمة مع تركية هي الحدود الدولية ولا تزال سورية تعاني من وجود هذه المشكلة حول ترسيم الحدود بينها وبين تركية[37].

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994م وشارك فيه خبراء من تركية وسورية والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء الإسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة؛ وقد أبدت تركية ردوداً غاضبة اتجاه الإعلان السوري هذا؛ بل أعلنت تركية أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين[38].

وخلال الأزمة السورية التركية في عام 1998م على خلفية الإتهامات التركية لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني عادت قضية لواء الإسكندرونة لتطرح نفسها كقضية خلافية بين البلدين. وقد طلبت تركية من سورية التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء. وفي (1998/10/19م) وجه الرئيس التركي سليمان ديمريل خطاباً من لواء الإسكندرونة حذر فيه سورية من أية مطالبة باللواء. وذكرت مصادر تركية آنذاك أن تركية سعت إلى الحصول على تعهد سوري باعتراف بالسيادة التركية على لواء الإسكندرونة[39].

وفي (2004/2/2م) صرح الرئيس بشار الأسد بأن هذه المشكلة هي مشكلة تاريخية بين تركية وسورية، وأنها موجودة منذ ستين سنة وهي مسألة مهمة كالقضايا الأخرى التي تستدعي التباحث مع الجانب التركي كقضية المياه، وعلى الجانبين التركي والسوري عدم إهمال هذه القضية[40].

وحقيقة الأمر، أن الأراضي المتنازع عليها من كلا الجانبين التركي والسوري جاهزة في أي مشروع للتقارب بين البلدين[41].

3 – العلاقات التركية الإسرائيلية:

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل بالتحسن المستمر بكافة المجالات؛ فقد كانت تركية أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في (آذار/1949م)، بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة بها، وأقامت علاقات دبلوماسيه معها عام 1950م[42].

ومنذ ذلك الحين تطورت هذه العلاقة على كافة الأصعدة، وخاصة في المجال الأمني؛ فقد تم التوقيع على اتفاقية الرمح الثلاثي المبرمة عام 1958م بين تركية وإسرائيل وإيران ونصت تلك الإتفاقية على تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دروية بين رؤساء أجهزة الإستخبارات للبلدان الثلاثة. وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ "الموساد الإسرائيلي" مركزاً إستخبارياً في تركية ازدهر نشاطه، بشكل خاص في الأشهر القليلة السابقة لإنقلاب أيلول 1980م في تركية. ومقابل التدريبات، والمعونات التقنية المقدمة آنذاك من الموساد إلى هيئة الإستخبارات التركية (mit) كانت إسرائيل تستفيد من وضع تركية، وعلاقاتها بالدول العربية، والإسلامية في اختراق الحصار العربي المفروض عليها[43].

من ناحية أخرى، لقد زاد نمط التعاون العسكري التركي الإسرائيلي خلال فترة التسعينيات، وعمل الطرفان على توسيع قاعدة التعاون العسكري، حيث بلغت الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين البلدين قرابة 13 اتفاقية كان من بينها إتفاقية الأمن المشترك فيما بين الدولتين، والتي عقدت في عهد (تانسو تشلر) في (13 مارس/ آذار/ 1994م) وكذلك اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي والذي وقع في (23/فبراير/شباط/1996م)[44].

وحقيقة الأمر أن توقيع هذا الاتفاق العسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لاسيما سورية؛ فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية حيث صرح شمعون بيريز عقب توقيع الاتفاق الإسرائيلي التركي "بأن إسرائيل تهدف من هذا الاتفاق إلى: تطويق سورية من الخلف وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور عسكري اتجاه سورية والعراق وإيران"[45]، فهذا الاتفاق أعطى لإسرائيل قدرة إستطلاعية هائلة في سبر أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها.

وحقيقة الأمر تخشى الدول العربية وخاصة سورية من هذا التطور في العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي بلغت مستوى "الحلف" كما تخشى هذه الدول من البعد الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الخارجية التركية. وتعتقد هذه الدول لاسيما سورية بأن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في (23/شباط/1996م) يشكل مقدمة لغرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل توقف عمليه السلام بفعل السياسة المشددة لحكومة بنيامين نتنياهو،

ورفض هذه الحكومة لمرجعية مؤتمر مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام. فيما حاولت تركية التقليل من المضامين الاستراتيجية للاتفاق وتقول: "إنه لا يشكل تحالفاً عسكرياً، وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف ثالث"(46).

إلا أن الثابت أن هناك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تسعى تركية إلى تحقيقها وفي مقدمتها جعل تركية الأقوى عسكرياً في المنطقة، كدولة مصنعة للأسلحة وتقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية، وكذلك تتقاسم هي وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي؛ وذلك على قاعدة تحالفهما الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

أما الموقف السوري من هذا التحالف، فقد عملت سورية على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي الإسرائيلي، وضد سلوك أنقرة بشأن المياه وشمال العراق، كما عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات "كابحة" أو "موازنة" لتطور التحالف التركي الإسرائيلي. وقد اتهمت تركية سورية بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل(47).

رابعاً: التطورات الأخيرة في العلاقات التركية السورية:

يمكن وصف العلاقات التركية السورية حالياً بأنها في قمة تطورها الإيجابي وبشكل لم تتوقعه قيادتا كلا البلدين، حيث باتت هذه العلاقات أقرب إلى التحالف الاستراتيجي بين الجانبين منها إلى علاقة صداقة وتعاون واعتماد متبادل؛ وخصوصاً بعد توقيع البلدين اتفاقية التعاون الإستراتيجي عام 2009م، والتي عبرت عن تطور أوسع في علاقات البلدين من مجرد التعاون الأمني الذي كان محور اهتمام البلدين منذ عام 1998م، إضافة إلى ظهور العديد من مؤشرات التعاون العسكري بينهما والتي كان أبرزها المناورات العسكرية التي أقامتها تركية وسورية في ربيع عام 2009م، وأيضاً في ربيع 2010م، كما تطورت العلاقات الإقتصادية بينهما بشكل واضح منذ عام 2004م، وقد تم تعزيز ذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007م، وساهمت في إعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفع العلاقات الثنائية(48).

وحقيقة الأمر، كان عام 2004م عاماً تاريخياً في ملف العلاقات التركية السورية، ففي الأيام الأولى من هذا العام قام الرئيس بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى تركية في (6/يناير/2004م) التقى فيها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار ورجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء عبد الله غول، ورئيس البرلمان بولنت أرييج. ومباشرة بعد انتهاء زيارة الرئيس الأسد تسارعت خطوات التقارب بين الدولتين، فبعد هذه الزيارة بأسبوعين بدأت أنقرة بإزالة الألغام عن

الحدود التركية – السورية، في حين سلمت دمشق أنقرة 70 عضواً من حزب العمال الكردستاني[49].

أما بالنسبة للملف المائي الذي شغل حيزاً كبيراً في تفاعلات العلاقات التركية السورية خلال العقود الأخيرة السابقة، فيلاحظ أنه في خضم هذه التطورات المتسارعة في العلاقات بين البلدين قد بدأ هذا الملف يتراجع في أهميته إلى درجات دنيا على سلم أولوية العلاقات الثنائية. فمنذ بداية التوجه السوري إلى تحسين العلاقات مع تركية ظهرت محاولات واضحة لتغييب الملف المائي عن المحاور الأساسية للعلاقات نظراً لحساسية هذا الملف؛ والخشية من كونه قد يمثل عائقاً أمام تطور العلاقات. وهذا ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد في (يناير/ 2004م) في حديث إلى محطة (سي أن أن تورك) التلفزيونية عشية زيارته إلى تركية. ورداً على سؤال حول أهمية الملف المائي في العلاقات السورية التركية، قال الرئيس السوري:

"إن موضوع المياه هو إحدى النقاط التي كنا نعتبرها نقطة خلافية لعقود؛ وكلما تطورت علاقاتنا تراجعت تدريجياً موضوعات الخلاف، ويجب أن تحل هذه القضية بصورة تخدم مصالح كلا البلدين؛ لكن يجب أن نعطي لكل موضوع حقه من الوقت، إذ توجد قضايا تحتاج إلى مزيد من الوقت. أنا متفائل بأنه يمكن حل قضايانا؛ لأنه يوجد عندنا نية طيبة بالقدر الموجود لدى المسؤولين الأتراك والشعب التركي"[50].

وعلى الجانب التركي أيضاً، نلاحظ التقليل من أهميه التنازع حول المياه مع سورية على تطور العلاقات بين البلدين؛ فقد أشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء زيارته إلى سورية في (22/ديسمبر/2004م) لصحيفة الثورة السورية إلى أنه يمكن لسورية أن تزيد من استخدام المياه بين البلدين.

وكذلك تضمنت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في (17/أكتوبر/2007م) ضرورة إقامة تعاون على حوض دجله والفرات على أساس التنمية المائية المستدامة وزيادة الزيارات المتبادلة وتبادل الآراء والأفكار في مجال المياه لتحقيق هذا الهدف. إضافة لبذل الجهود وتحقيق المشروع المقترح لبناء سد مشترك على نهر العاصي، واستكشاف الفرص لتطوير مشروعات ري مشتركه في المنطقة بالاستفادة من مياه نهر الفرات[51].

كما أكد الرئيس التركي عبد الله غول في كلمته خلال المنتدى الدولي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول في (17/مارس/2009م) أن جميع التطورات بشأن المياه بين تركية وسورية والعراق ستكون إيجابية. وظهر تطور العلاقات التركية السورية وكأنه تجاوز الكثير من العراقيل التي كانت سبباً للتوتر في العلاقات بين الجانبين وخاصة فيما يتعلق بملف المياه. وهذا ما أكده

الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ووزير الخارجية السوري وليد المعلم خلال زيارة الرئيس بشار الأسد إلى اسطنبول في (سبتمبر/2009م)، وهو الاتفاق الذي يتضمن إعلاناً لتأسيس "تعاون إستراتيجي رفيع المستوى" يشمل كل المجالات عبر اجتماعات دورية برئاسة رئيس الوزراء ومشاركة ثمانية وزراء بينهم وزيرا الدفاع والداخلية[52].

أما بالنسبة للقضية الخلافية الأخرى والتي تتمثل في قضية لواء الإسكندرونة؛ ففي الوقت الحالي لم تعد تؤثر هذه القضية على مجرى العلاقات البينية؛ باعتبار سورية لم تعد تطرح قضية لواء الإسكندرونة كقضية من قضايا سياستها الخارجية، وإن كان ذلك لايزال ممكناً. كما سبق لتركيا أن طالبت سورية مراراً وتكراراً بالكف عن اعتبار اللواء (أرضاً سورية)، إلا أنها لم تلح على "تقنين" مطالبها تلك في أي نص اتفاقي بين الدولتين. ويمكن تفسير ذلك على أنه تفهم تركي لحساسية قضية الإسكندرونة لدى السوريين الذين يرفضون هذا المطلب بشكل قاطع. ويبدو أن الطرفين قد توصلا إلى مقاربة ضمنية للموضوع بأن افترض كل منهما أنه قابل للتأويل أو التقييم من منظور مختلف، وأن تكون المقاربة "إيجابية" لجهة جعل المسألة الحدودية حيزاً للتلاقي والتفاعل المتبادل وليس حيزاً للنزاع.

أما فيما يخص مسألة الحدود في جانبها الأمني؛ فقد انتهت حالياً بعض الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات الأخرى الخاصة بإجراءات التبادل التجاري، وتسهيل تنقل الناس والبضائع.. الخ، فيمكن أن يشهد هذا المجال تطوراً هاماً خلال السنوات القادمة، بشرط استمرار الإرادة السياسية للتقارب بين الدولتين[53].

أما بالنسبة للمخاوف السورية بخصوص العلاقات التركية الإسرائيلية، ففي وسع المتأمل أو المتابع للشأن التركي أن يستشعر مسحة من عدم الثقة من جانب تركية اتجاه إسرائيل وحلفائها الغربيين تدفعها بإلحاح للبحث عن خيارات وبدائل إقليمية ودولية لسياستها وتحركاتها؛ حيث سعت أنقرة إلى تذويب الخلافات، وتعزيز التقارب مع دوائر إقليمية ودولية معينة، كسوريا وإيران، والعراق، وأرمينيا، ودول الخليج، وروسيا، لكنها في الوقت ذاته أتاحت الفرصة لأن يتسلل شيء من التوتر والجفاء إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل؛ والتي تعد إحدى الركائز الأساسية لعلاقات أنقرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي من سورية؛ والتي كان توتر العلاقات بينهما أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى[54].

أما اليوم فالتوجه يبدو معاكساً، حيث توثقت العلاقات التركية السورية وخاصة في المجال الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، وهو ما يمكن وصفه بأنه رد على إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول.

ويمكن الادعاء بأن التوتر الراهن في العلاقات التركية- الإسرائيلية لم يكن وليد اليوم؛ وإنما هو نتاج لتراكمات من المد والجزر والاحتقان المكتوم بين البلدين ازدادت وطأته إثر بعض التطورات المحلية والإقليمية المهمة التي بدأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر من عام 2002 وتشكيله الحكومة التركية منفرداً، ومن بعد ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وما استتبع من تداعيات على العلاقات بين أنقرة وواشنطن عقب افتضاح المخططات الأمريكية والإسرائيلية حيال إنشاء كيان كردي مستقل في شمال العراق مما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي مروراً بتصعيد تل أبيب لخروقاتها ضد الفلسطينيين على نحو أفرز ضغوطات هائلة على حكومة العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية، وعزز من فرص تفجر الخلافات بين أنقرة وواشنطن على أكثر من صعيد. أضف إلى ذلك فشل تركية مراراً وتكراراً في الانضمام للاتحاد الأوروبي[55].

ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالتوجه صوب العالم العربي لتعزيز موقفه، وجذب المسلمين في تركية لتأييد حزبه الحاكم، حيث قام بشجب الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في ديسمبر 2008م، بل وذهب إلى أبعد من ذلك عندما عبر عن غضبه من إسرائيل خلال مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي بأن غادر جلسة نقاش مشتركة كان يحضرها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز متهماً إسرائيل بأنها احترفت الإجرام في تقتيل الفلسطينيين.

وفي ضربة مدوية للإسرائيليين تلقى التعاون العسكري بين البلدين والذي يسير بخطىً واثقة منذ عام 1996م صفعة قوية بإقدام السلطات التركية على تجميد عمليات التنسيق والتشاور مع الإسرائيليين في مجال الاستخبارات، ثم إلغائها مناقصات وعقوداً كانت قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية، فضلاً عن صفقة أخرى في مجال الأقمار الاصطناعية[56].

وعندما أبحرت قافلة الحرية نحو غزة لكسر الحصار الإسرائيلي عليها هاجمت القوات الإسرائيلية القافلة فجر يوم (31/مايو/ 2010م)، وعندما حاولت قوات البحرية الإسرائيلية الصعود إلى السفينة التركية "مرمره الزرقاء" (قائدة أسطول الحرية) عن طريق الزوارق البحرية ولكنها فشلت. لجأت بعد ذلك لاستخدام الطائرات المروحية والحبال. وقبل أن ينزل الجنود على سطح السفينة ألقوا القنابل الصوتية وقنابل الغاز، كما أطلقوا النيران بشكل عشوائي؛ الأمر الذي أدى لمقتل تسعة عشر ناشطاً، منهم تسعة أتراك وإصابة ستة وعشرين آخرين، وتم الاستيلاء على السفينة وإرغامها على التوجه إلى ميناء أسدود[57].

حيث احتجت تركية بشدة على العدوان الإسرائيلي، واتهم رجب طيب أردوغان إسرائيل بممارسة إرهاب الدولة ووصفه بأنه عمل يتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وقد بادرت تركية بسحب سفيرها من تل أبيب محذرة من أن الحادث يمكن أن يترتب عليه عواقب لا يمكن إصلاحها

في العلاقات الثنائية. ودعت تركية مجلس الأمن للانعقاد، ودعت أيضاً لاجتماع طارئ لحلف الناتو لبحث العدوان. كما ألغت تركية مناورات عسكرية مشتركة، كما فعلت من قبل لتكون هذه المرة الثالثة على التوالي التي تؤجل فيها أنقرة مناورات عسكرية مع إسرائيل[58].

وحقيقة الأمر، رغم كل هذا التقارب والتجاذب الحاصل في العلاقات التركية السورية إلا أن كلا البلدين لم يستطيعا إيجاد حلول جذرية للملفات العالقة بينهما؛ أي أن احتمالات التنافس بينهما يمكن أن تبقى قائمة وتقود العلاقات بين الجانبين مرة أخرى إلى حالة من الخلاف والتعقيد في العلاقات.

فبالنسبة لمشكلة مياه دجلة والفرات لم تقم حكومة العدالة والتنمية بإدخال أية تغييرات إيجابية ملموسة على إستراتيجية تركية في هذا الخصوص والقائمة على زيادة حصة سورية من المياه بشكل رمزي ومحدود لا يرقى إلى حصصها القانونية، مثلما لا يلبي احتياجاتها منها بقدر ما ترمي إلى مساعدتها وتأهيلها لتحري السبل الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الحصص القائمة بالفعل من دون إعادة النظر فيها حسبما تقضي المواثيق والأعراف الدولية التي تنظم استغلال المياه بين الدول المشتركة في أنهار دولية كدجلة والفرات[59]

أما القضية الشائكة الثانية؛ فتتمثل في الطموحات السورية في استعادة الأراضي المحتلة من قبل تركية (لواء الإسكندرونة) فصحيح أن سورية عملت على تجنب إثارة هذا الملف مع الجانب التركي لأنها تداركت أن إثارته تعني إعادة حالة التوتر إلى العلاقات بين كلا البلدين، لكن هذا لا يعني إغلاق هذا الملف.

وبخصوص العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي تشكل هاجساً لسورية وحذرها من التحالف الاستراتيجي بين تركية وإسرائيل؛ فعلى الرغم من أن تركية في ظل حزب العدالة والتنمية قد أظهرت الكثير من الإبتعاد عن خطوط التحالف الإستراتيجي التركي - الإسرائيلي تمثل ذلك بإلغاء العديد من الصفقات في المجال العسكري وكذلك التعاون المائي بين تركية وإسرائيل[60]

إضافة إلى الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر 2008م، وبداية العام 2009م، ومن ثم قيام البحرية الإسرائيلية بقتل 9 ناشطين مدنيين من الأتراك في البحر المتوسط في قافلة الحرية لفك الحصار عن غزة، إلا أن تركية ستظل حتى ولو بقي حزب العدالة والتنمية الحاكم ذلك صديقاً لإسرائيل ولن تتم قطيعة بين البلدين ونجد ذلك ترجمته في:

أولاً: اللقاء السري الذي جرى في2010/6/30م بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ووزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر في مدينة أمستردام.

ثانياً: إرسال 20 عسكرياً تركياً للتدريب في النقب على استخدام طائرات تعمل من دون طيار.

ثالثاً: أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أنه تمت مناورة بين جيشي البلدين في أعقاب حادث أسطول الحرية.

رابعاً: سريان اتفاقية قيمتها 190 مليون دولار لشراء طائرات من دون طيار، كما لم تلغ التعاملات التجارية المدنية بين البلدين امتداداً من قطاع المنسوجات وصولاً إلى نظم الري التي كانت تمثل قرابة 3 مليارات دولار خلال العام 2009م.

كما أن هناك العامل الأمريكي وهو عامل رئيس في هذا الموضوع؛ فقد أبدت واشنطن قلقاً متزايداً من تردي العلاقات التركية مع إسرائيل وكلتاهما من حلفائها وتؤديان لها أدواراً إستراتيجية هامة في المنطقة لكنها انزعجت من التوجهات التركية الجديدة بإعلانها أن السلوك التركي يؤثر بالسلب على علاقتها مع الولايات المتحدة وحلفائها في "الناتو". وفي هذا السياق أيضاً، حذر "فيليب جوردون" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية " من "أن التصرفات التركية"، قد وضعت حقيقة "توجهاتها" موضع الشك؛ وهو ما يزيد من درجة الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة في تلبية بعض المطالب التي تحتاجها تركية من الولايات المتحدة، ويجب على تركية أن تثبت إخلاصها وولاءها للناتو"[61].

ولذا في أعقاب تعكير صفو العلاقات مع إسرائيل والذي رافقه الموقف التركي رفض التصويت على حزمة رابعة من العقوبات على إيران ما أغضب واشنطن بشدة؛ سارعت الحكومة التركية إلى إرسال وفد رفيع المستوى من كبار المستشارين السياسيين الأتراك بهدف الحوار مع إدارة أوباما والكونغرس والأوساط السياسية الأمريكية. وقد بدا ذلك واضحاً من قلق الحكومة التركية على حدوث قطيعة تامة بين تركية والولايات المتحدة. بل أبدى الوفد حرصاً على أن يقدم بلاده بصورة القوى الدولية المسؤولة، وليس مجرد دولة منحرفة عن مسارها ومؤيدة للجماعات الإسلامية المتطرفة. وهناك من أعضاء الوفد التركي من يحاجج بأن اتساع شعبية تركية مؤخراً في أوساط الفلسطينيين يتم على حساب إيران. وفي نظرهم أن هذا التطور إيجابي يجب تشجيعه والوقوف إلى جانبه بدلاً من معاداته. كما أن حزب العدالة يعرف حق المعرفة أنه لا تكفي الثقة الشعبية فيه، وأن العلمانية المتجذرة المتمثلة في الجيش الذي مس الحزب هيبته، وفي المحكمة العليا التي يريد الحزب تقليم أظافرها قادرة على إسقاطه وواشنطن هي من يمنع ويصد. ففي (2010/9/12م) أيد الرئيس أوباما والإتحاد الأوروبي التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية والتي نجحت بعد عرضها على الاستفتاء من قبل الشعب التركي، والتي تحد من صلاحيات الجيش والمحكمة العليا.

حزب العدالة والتنمية يثمن موقف واشنطن تجاهه فهي التي منعت الجيش من حظره قبيل الإنتخابات البرلمانية التي قادته إلى الحكم في (نوفمبر/2002م). وبعد فوز الحزب في الانتخابات

كان الاحتضان الأمريكي والغربي لحزب العدالة والتنمية باعتباره مثالاً تطبيقياً لما تقول أمريكا عن الإسلام السياسي في لحظة تبرير غزو العراق، والتهويل على الأنظمة العربية بتغييرها إن لم تنسجم بشكل كامل مع المشروع الأمريكي في العراق والشرق الأوسط هي من يمنع ويصد. كما تلقت الولايات المتحدة عرضاً من القادة في الجيش التركي عام 2006م للقيام بانقلاب على الحكومة التركية لحزب العدالة والتنمية إلا أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش رفضت ذلك[62].

وواشنطن تدعم تركية في معركة انضمامها للاتحاد الأوروبي وخاصة أن حزب العدالة والتنمية الذي جاء للحكم لأول مرة عام 2002م ببرنامج انتخابي يتصدره تعهد الحزب بدفع مفاوضات الإنضمام مع الاتحاد الأوروبي وإجراء الإصلاحات اللازمة من أجل تحقيق هذا الهدف العزيز[63].

خامسًا: الخاتمة والسيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية السورية:

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة (**ما هي أسس وموضوعات ومرتكزات العلاقات التركية السورية خلال الفترة الزمنية 2002 – 2010م فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟**) التي بُني على فرضيتها، لابد من عرض ما يلي:

1. لقد اتسمت العلاقات التركية السورية بحالة من العداء والتأزم منذ استقلال سورية عام 1946م حتى عام 1998م، وذلك نتيجة عدة أسباب كان من أهمها مسألة لواء الإسكندرونة، والإتهامات التركية لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني المعارض لتركية، ومشكلة المياه[64].
2. لقد بدأت مشاهد العلاقات التركية السورية بالتحسن بعد انتهاء أزمة عام 1998م، حيث تم التوقيع على اتفاقية "أضنه" وتم التوصل إلى ما يسمى الورقة الكردية الحدودية.
3. شهدت العلاقات التركية السورية تطوراً ملحوظاً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وكان من أهم أسباب تحسن هذه العلاقات تبني الحزب سياسة جديدة والتي تعمل على: سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية؛ حيث كان لها نتائج طيبة على علاقات تركية مع جميع الدول العربية والإسلامية دون استثناء وخاصة سورية. كما تبنى الحزب سياسة خارجية تقوم على تصفير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية. وتهدف تركية من تبني هذه السياسة بأن تخرج من كونها بلداً طرفاً إلى أن تكون بلداً مركزاً؛ أي الوقوف مسافة واحدة من كل الأطراف، وتحويلها إلى نقطة جذب لا نفور، وهنا الأهمية التركيز على العمق الجغرافي والتاريخي لتركية، والمقصود هنا تحديداً العلاقات مع العالم العربي[65].

4. الملاحظ، أنه تزامن مع تطور وتحسن العلاقات التركية السورية تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية؛ حيث كان توتر العلاقات بين أنقرة ودمشق أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى، حيث كان الخلاف العميق بين تركية وسورية حول المياه وحزب العمال الكردستاني خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من أبرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل.

أما اليوم، فالتوجه يبدو معاكساً، حيث أنشأت تركية وسورية المجلس الاستراتيجي الأعلى للتعاون بين الدولتين، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. والأهم أنهما شرعتا في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، حتى أنهما اختارتا المناورات الدولية التي كان من المقرر أن تشترك فيها إسرائيل؛ وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي(66).

5. رغم التطور والانفتاح في العلاقات التركية السورية إلا أن هناك العديد من القضايا العالقة التي لم يشملها التفاهم، أو تم تجاهلها من قبل سياسيي كلا البلدين؛ لأن إثارتها تعني إعادة الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى، ومن ثم لم تفتح هذه الملفات رغم أهميتها وقدرتها على تغيير العلاقات التركية السورية في المستقبل كمشكلة المياه ولواء الإسكندرونة والتعاون العسكري بين تركية وإسرائيل.

6. الملاحظ أنه على الرغم من أن توجه سياسة تركية نحو الشرق الأوسط ونحو العالمين العربي والإسلامي إلا أن ذلك لا ينعكس على علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، فهي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. لكن تركية قررت ممارسة ضغوط على إسرائيل بسبب الضغط الشعبي على حكومة أردوغان، لكنها لا تدير ظهرها للغرب، فأردوغان لم يتنازل عن حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن(67).

فلا شك أن ارتباطات تركية الاستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون قطع هذه العلاقات. وكما هو معروف فإن اللوبي اليهودي يسيطر على أروقة صناعة القرار في الولايات المتحدة، وأن الساسة الأتراك يدركون أن خطب ودّه سيعود في صورة دعم أمريكي في الملف القبرصي والأرمني والكردي، وهي المعوقات التي تحول دون تحقيق الرغبة التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(68).

وبناءً على المعطيات والمؤشرات السابقة يمكن توقع السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية السورية في ظل التطورات الجديدة كما يلي:

1- السيناريو الأول:

من المتوقع أن تتطور العلاقات التركية السورية بحيث تصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، إلا أن هذا السيناريو مستبعد؛ وذلك لأنه في حال حدوث ذلك فإنه سوف يكون على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية حيث أن الارتباطات التركية الاستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الإطلنطي تحول دون ذلك. ناهيك عن أهمية علاقات التعاون التركي الإسرائيلي في الجانبين العسكري والاقتصادي. فعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقات بينهما، إلا أن أنقرة تدرك مدى أهمية العلاقة مع إسرائيل.

2- السيناريو الثاني:

من المحتمل تردي العلاقات التركية السورية بسبب القضايا والملفات العالقة بين كلا الدولتين مثل: مشكلة المياه ولواء الإسكندرونة، إلا أن هذا السيناريو مستبعد؛ خاصة أن هناك تفهم من ساسة كلا البلدين بتجاهل هذه القضايا الخلافية، وعدم إثارتها على المدى القصير على الأقل، لأن كلتا الدولتين تدركان أن مجرد إثارتها تعني إعادة الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى.

3- السيناريو الثالث:

استمرار تطور والمحافظة على العلاقات التركية السورية مع المحافظة على علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، وهذا السناريو محتمل؛ فكلا البلدين يدركان مدى أهمية المحافظة على علاقاتهما فهما بحاجة إلى التنسيق في العديد من القضايا والتي تهم كلا البلدين خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من العراق.

إلا أن تطور العلاقات التركية السورية بشكل خاص، والتركية العربية والإسلامية بشكل عام لن تكون بديلاً عن إلتزام تركية بتحالفها مع الغرب وإسرائيل. لكن على الرغم من تمسك أنقرة بتحالفها مع الغرب إلى حد بعيد. فإنه لم يعد التحالف الوحيد الذي تسعى أنقرة إلى توطيده، وفي الوقت نفسه لا تسعى إلى استبداله بآخر.

ولكن تركية في عهد حزب العدالة والتنمية تعمل على تنويع وتوسيع تحالفاتها الخارجية مع منح قدر من الاهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي اللذين تم تجاهلهما لفترة من جانب أنقرة؛ فوفق نظرية "العمق الإستراتيجي" التي يتبناها حزب العدالة والتنمية فإن تركية يمكنها التحول إلى لاعب مستقل يشكل حلقة الوصل بين مختلف التحالفات على الساحة الدولية بدلاً من أن يصبح مجرد جزء من تحالف ضد آخر أو بعبارة أخرى – وكما قال وزير الخارجية التركي في تصريحات لمجلة إيكونوميست – "إن تركية يمكنها أن تكون أوروبية في أوروبا، وشرقية في الشرق؛ لأنها كلتاهما معاً"[(69)].

وهذا ما يفسر أسباب الانفتاح التركي على سورية.

The Turkish-Syrian Relations (2002-2010)

Saddah El-Habashneh, *Department of Political Science,Muatah University, Al-Karak, Jordan.*

Abstract

This study has aimed at addressing and discussing the main aspects and envisaged future scenarios of the Turkish-Syrian relation since the ascension to power in Turkey of the Justice and Development Party (AKP) in 2002. The study used analytical and descriptive approaches and has concluded that:

First: the Turkish-Syrian relations have witnessed a remarkable development after the coming to power in Turkey of the Justice and Development Party, with its Islamic background. AKP has adopted a multiple-dimension policy which has had influential effect on the Turkish relation with the Islamic and Arab worlds. The party policy has been concentrated on minimizing controversial issues with neighboring countries, working on making Turkey as an attractive core, not marginal, country through emphasizing the historical and geographic importance of Turkey and its relations with the Arab countries and Iran. For these considerations the AKP has adopted a policy of openness towards Syria realizing its implicit importance as a proper ally, with its influential role in the future of the region, the future of Iraq and the Arab-Israeli conflict.

Second: on the other side, it is noted that Syria, since the occupation of Iraq in 2003, has found itself in political isolation. Syria found its opportunity to end this situation by enhancing its relation with Turkey. Turkey, therefore, has played crucial role to put and end to the international isolation of Syria and, furthermore, helped with refining the American-Syrian relation, and prevented USA from targeting Syria and encourage negotiation between the two countries. Turkey succeed in mediate between Syria and Israel and patronized indirect negotiations between the two countries in 2008. Also, Turkey realizes the Syrian importance and role in the future of the region and the Arab Israeli conflict.

Third: the improvement of the Turkish-Syrian relation has coincided with deprecation in the Turkish-Israeli relation. Formerly, Turkish-Syrian discord had been source of Turkish-Israeli accord. Turkish-Syrian dispute during the 1990s resulted from conflict over water and disagreement over the militant Kurdistan Workers' Party presence in Syria, these factors led to Turkish-Israeli corroboration during that period.

Fourth: Turkish-Syrian relation has improved, yet, there are some controversial issues between the two countries as the water issue, the Iskenderun question and the Turkish-Israeli military corporation.

It seems that the anticipated the Turkish-Syrian relation will improve, yet not at the expense of the Turkish relations with the West and Israel.

Key words: Turkish-Syrian relations, Rajab Tayyip Erdoan, Justice and Development Party, future of the Turkish-Syrian Relations.

قدم البحث للنشر في 2010/12/16 وقبل في 2011/3/23

الهوامش

1 Seyfi Tashan, Contemporary Turkish Politicies in the Middle East :Prospects and Constraints, Middle East Review, 17(3), spring 1985, p.p .12-13.

2 U . C .Hwiwit Diplomaly in the Near and Middle East, Documentary Records 1914-1965, vol .II, pp.214-215.

3 سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص74.

4 الكيلاني، هيثم، تركية والعرب، دراسات في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996م، ص26.

5 الجهماني، يوسف إبراهيم، تركية وسورية، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ الطبعة الأولى، 1999، ص27

6 nachmani, A .Israel, Turkey and Greece .Un easy, relations in the east mediteranean London :frank cass, 1987.

7 الجهماني، يوسف إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص49.

8 أبو العز، محمد صفي الدين، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول،1991، ص 334.

9 المرجع السابق، ص 336-337.

10 U.S Department of state, strobe Talbott, Deputy secretary Turgut ozal memorial lecture /US-Turkish Relations in an age of interdependence, Washington Near Fast policy .October .14/1998.

11 الجهماني، يوسف إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

12 كوشي، عمر، العلاقات السورية التركية من التأزم إلى التعاون، 12 / 11 /2009م، متوفر عبر الموقع .net.aljazeera.www

13 سري الدين، عايد العلي، العرب والفرات بين تركية وإسرائيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997 ص 43.

14 مجلة العصر، تقدم إستراتيجي حثيث في العلاقات الاسرائيليه التركية في مهب الريح، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.alasr.ws/index.

15 أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة العربية الأولى، 2009، ص65.

16 راشد، سامح، سورية وإسرائيل.. التفاوض لأهداف أخرى، السياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008م، المجلد 43، ص171.

17 المرجع السابق، ص،ص 173 – 174.

18 كوشي، عمر، مرجع سبق ذكره، متوفر عبر الموقع net.aljazeera.www.

19 أبو الحسن، خالد محمد، العلاقات التركية الإسرائيليه بين التوتر والإستقرار، مجله دراسات شرق أوسطية، العدد، السنة 13، خريف 2009م، ص70.

20 جريدة السياسة، إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في التطويق والإحاطة، 2010/7/22م، متوفر عبر الموقع الإلكتروني com.syassah.www.

21 شرعان، عمار، هل تستثمر تركية علاقاتها بإسرائيل لضمان تخلي سورية عن لواء الإسكندرونة؟، المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، 2010/10/1, متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.annidaa.org.

22 نور الدين، محمد، العلاقات التركية السورية: مرتكزات "نظام إقليمي"جديد، 19/سبتمبر/2009م، متوفر عبر الموقع الإلكتروني ch.swissinfo/arawww..

23 بكرو، نجلاء، حجم التبادل التجارة السورية التركية يتجاوز 2 مليار دولار في 2009، 12/ديسمبر/2009، موقع الرؤية الإقتصادية، متوفر عبر الموقع الإلكتروني alrroya.com. www.

24 المرجع السابق.

25 كوشي، عمر، مرجع سابق، متوفر عبر الموقع net.aljazeera.www.

26 Sylvia kedorie, f.d, seventy –riveyears of the Turkish, middle eastern studies, special edition, frankcass publications, volume 35, October 1999, p.p.132-133.

27 شرعان، عمار، مرجع سبق ذكره, متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.annidaa.org.

28 John kolars، << problems of international River management :The Case Of Euphrates >> paper presented a:t Middle East Water Forum, cairo, 7-10 february, 1993, pp.9-10.

29 Transboundary Water Disbutes In The Middle East, prospects for regional cooperation, Ankara, Bilkent University, 2-3 september, 1,1992, p.15.

30 G.Hafner, The Application of optimum utillization principle to the Euphrates and Tigri Drainage basin report dilvered at: Bilkent university ،Ankara, September, 1994.

31 كولوغو، أورهان وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت كانون الثاني/ يناير/1995، ص،ص 179.

32 المرجع السابق، ص 180.

33 عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010، المجلد 45، ص136.

34 shaw.s .Ahistory of the ottoman empire and modern Turkey.cambridge, 1977, vol.I, p51.

35 سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص ص75-76.

36 دليل المعلم، سورية 1916-1946م، دمشق: دار طلاس،الطبعة الأولى، 1998م، ص313.

37 نور الدين، محمد، العلاقات التركية السورية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 113، 2004، ص213.

38 Nageeb Essa, proceeding of the centre for arab unity studies, on Turkish-Arabic Relations,1993, p385.

39 صحيفة الحياة اللندنية، 18/حزيران /1998، العدد 12889.

40 نور الدين، محمد، العلاقات التركية السورية، مرجع سبق ذكره، ص213.

41 المرجع السابق،ص213.

42 مسلم، طلعت، متطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،1994، ص 242.

43 عبد الله، جلال معوض، العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، شؤون عربية، القاهرة، العدد 88، ديسمبر، كانون الأول،1996, ص127.

44 العزاوي، وصال، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي، دراسات شرق أوسطيه, السنة الخامسة، العدد 12، صيف 2000م، ص16.

45 دلي، خورشيد، المناورات التركية - الإسرائيلية في المتوسط، مجله الأوج، العدد 7، 1998، ص16.

46 نور الدين، محمد، القمة التركية الأولى، ارتجال وانقسام، شؤون تركية، 1992، العدد 4152، أنقرة، ص31.

47 المرجع السابق، ص31.

48 Mona yacoubain, Dealing with Damascus :seeking a greater return on u.s. syria relations, newyork :council on foreign relations, 2009.

49 رضوان، وليد، مشكلة المياه بين سورية وتركية، شركه المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص37.

50 نيوف، حيان، مشكلة المياه السورية التركية، تحليلات سياسية، 2004/10/2م، متوفر عبر الموقع الإلكتروني com.elaph.www.

51 نور الدين، محمد، العلاقات العربية – التركية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي العربي، (2-3) تشرين أول/أكتوبر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بيروت، 2009، ص5.

52 المرجع السابق، ص66.

53 محفوظ، عقيل، سورية وتركية:الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009، ص121.

54 عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص134.

55 عبد الفتاح، بشير، الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة، جريدة عمان، 2010/1/3م متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.daily.oman.com.

56 المرجع السابق.

57 الدسوقي، أبو بكر، العدوان على قافلة الحرية، قرصنة إسرائيلية وإدانة عالمية، السياسة الدولية، العدد181، يوليو 2010، المجلد 45 ص174.

58 المرجع السابق، ص ص 176-177.

59 عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

60 هويدي، فهمي، حين وجدت أنقرة أن إسرائيل هي الحل، صحيفة الشرق الأوسط، السعودية،11/مايو /2005.

61 أسطول الحرية: أزمة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتعثرة، 2010/6/15، متوفر عبر الموقع الإلكتروني net.aljazeera.www.

62 المرجع السابق.

63 نجاح حكومة العدالة والتنمية في إجراء التعديلات الدستورية، 2010/9/13، متوفر عبر الموقع الإلكتروني net.aljazeera.www.

64 كوشي، عمر، مرجع سبق ذكره، متوفر عبر الموقع الإلكتروني net.aljazeera.www.

65 ديمتري، هاني عادل، مرجع سبق ذكره، ص145.

66 عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

67 وتد، نضال، تركية وإسرائيل عراك وتعاون أمني وثيق، جريدة إيلاف الإلكترونية، 2009/12/17، متوفر عبر الموقع الإلكتروني com.elaph.www.

68 الشيمي، أحمد حسن، أنقرة وتل أبيب.. أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة!!، 20فبراير2008، متوفر عبر الموقع الإلكتروني net.islamonline.www.

69 Cordesman, Anthon y H., "The Armenian Genocide Bill and The Turkish Reaction in Iraq", CSIS, October 15, 2007

المراجع باللغة العربية

أبو الحسن، خالد محمد. (2009). العلاقات التركية الإسرائيليه بين التوتر والإستقرار، **مجله دراسات شرق أوسطية**، العدد، السنة 13، خريف، ص70.

أبو العز، محمد صفي الدين. (1991). العلاقات العربية التركية من منظور عربي، **معهد البحوث والدراسات العربية**، الجزء الأول، ص 334-337.

أوغلو، أحمد داود. (2009). **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة العربية الأولى، ص65.

بكرو، نجلاء. (2009). حجم التبادل التجارة السورية التركية يتجاوز 2 مليار دولار في 2009، 12/ديسمبر، **موقع الرؤية الإقتصادية**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.alrroya.com.

جريدة السياسة. (2010). إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في التطويق والإحاطة، 7/22، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.syassah.com.

الجهماني، يوسف إبراهيم. (1999). **تركية وسورية**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ الطبعة الأولى، ص،ص27- 49.

الدسوقي، أبو بكر. (2010). العدوان على قافلة الحرية، قرصنة إسرائيلية وإدانة عالمية، **السياسة الدولية**، العدد 181، يوليو، المجلد 45 ص174.

دليل المعلم، (1916-1946) سورية ، دمشق: دار طلاس، الطبعة الأولى، 1998م، ص313.

دلي، خورشيد. (1998). المناورات التركية - الإسرائيلية في المتوسط، **مجله الأوج**، العدد 7، ص16.

ديمتري، هاني عادل. (2003). معضلات سياسة تركية الخارجية اتجاه الأزمة العراقية، **السياسة الدولية**، العدد 152، ابريل، ص145.

راشد، سامح. (2008). سورية وإسرائيل.. التفاوض الأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، العدد 174، أكتوبر 2008 م, المجلد 43، ص،ص 171 – 174.

رضوان، وليد. (2006). **مشكلة المياه بين سورية وتركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص37.

سري الدين، عايد العلي. (1997). **العرب والفرات بين تركية وإسرائيل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص 43.

سعيد، عبد المنعم. (1987). **العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص74-76.

شرعان، عمار. (2010). هل تستثمر تركية علاقاتها بإسرائيل لضمان تخلي سورية عن لواء الإسكندرونة؟، **المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية**، 10/1, متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.annidaa.org.

الشيمي، أحمد حسن. (2008). **أنقرة وتل أبيب.. أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة!!**، 20 فبراير، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.islamonline.net.

صحيفة الحياة اللندنية، (1998). 18/حزيران، العدد 12889.

عبد الفتاح، بشير. (2010). الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة، **جريدة عمان**، 1/3 متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.daily.oman.com.

عبد الفتاح، بشير. (2010). أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، **السياسة الدولية**، العدد 179، يناير، المجلد 45، ص136.

عبد الله، جلال معوض. (1996). **العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، شؤون عربية**، القاهرة، العدد 88، ديسمبر، كانون الأول، ص127.

العزاوي، وصال. (2000). تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي، **دراسات شرق أوسطيه**، السنة الخامسة، العدد 12، ص16.

قناة الجزيرة. (2010). أسطول الحرية: أزمة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتعثرة، 6/15، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.

قناة الجزيرة. (2010). نجاح حكومة العدالة والتنمية في إجراء التعديلات الدستورية، 9/13، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.

كوشي، عمر. (2009). **العلاقات السورية التركية... من التأزم إلى التعاون**، 11/12، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.

كولوغو، أورهان وآخرون. (1995). **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت كانون الثاني/ يناير، ص ص 179.

الكيلاني، هيثم. (1996). **تركية والعرب، دراسات في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ص26.

مجلة العصر. (د.ت). تقدم إستراتيجي حثيث في العلاقات الإسرائيليه التركية في مهب الريح، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.alasr.ws/index.

محفوظ، عقيل. (2009). **سورية وتركية: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص121.

مسلم، طلعت. (1994). **متطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 242.

نور الدين، محمد. (1992). القمة التركية الأولى، ارتجال وانقسام، **شؤون تركية**، العدد 4152، أنقرة، ص31.

نور الدين، محمد. (2004). العلاقات التركية السورية، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 113، ص213.

نور الدين، محمد. (2009). **العلاقات التركية السورية: مرتكزات "نظام إقليمي" جديد**، 19/سبتمبر، متوفر عبر الموقع الإلكتروني .swissinfo.ch/arawww.

نور الدين، محمد. (2009). **العلاقات العربية – التركية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي العربي، (2-3) تشرين أول/أكتوبر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بيروت، ص5.

نيوف، حيان. (2004). مشكلة المياه السورية التركية، **تحليلات سياسية**، 10/2، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.elaph.com.

هويدي، فهمي. (2005). حين وجدت أنقرة أن إسرائيل هي الحل، **صحيفة الشرق الأوسط**، السعودية، 11/مايو.

وتد، نضال. (2009). تركية وإسرائيل عراك وتعاون أمني وثيق، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، 12/17، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.elaph.com.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Cordesman, A. Y. H. (2007). "The Armenian Genocide Bill and The Turkish Reaction in Iraq", *CSIS*, October 15.

Essa, N. (1993). *proceeding of the center for arab unity studies*, on Turkish-Arabic Relations, p385.

Hafner, G. (1994). *The Application of optimum utillization principle to the Euphrates and Tigri Drainage basin report dilvered at: Bilkent university,* Ankara, September.

kolars, J. (1993). problems of international River management: The Case Of Euphrates, paper presented at *Middle East Water Forum*, cairo, 7-10 february, pp.9-10.

Nachmani, A. (1987). *Israel, Turkey and Greece. Un easy, relations in the east mediteranean* (London: frank cass).

Shaw, S. (1977). *Ahistory of the ottoman empire and modern Turkey*. cambridge, vol.I, p51.

Sylvia Kedorie, F .d. (1999). seventy –riveyears of the Turkish**,** *Middle Eastern Studies*, special edition, frankcass publications, volume 35, October, p.p.132-133.

Tashan, S. (1985). Contemporary Turkish politicies in the middle East: prospects and constraints, *middle East Review*, 17(3), spring, p.p. 12-13.

Transboundary Water Disbutes In The Middle East. (1992). prospects for regional cooperation, Ankara, Bilkent University, 2-3 september, 1, p.15.

U.C. Hwiwit Diplomaly in the near and middle East. (n.d.). *A documentary Records 1914-1965*, vol. II, pp.214-215.

U.S Department of state. (1998). strobe Talbott, Deputy secretary Turgut ozal memorial lecture / US-Turkish Relations in an age of interdependence, *Washington Near Fast policy*. October. 14.

Yacoubain, M. (2009). Dealing with Damascus: seeking a greater return on u.s. syria relations, *newyork: council on foreign relations*.